

للوطن واللبس وكلهما اوفيا بينهما واستحق لهما حينئذ ما
يسمى في الوقت وكلما انقضت غير التلبس ولا يسم خارج الوقت
شأن على ذلك اللبس حكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم المصعب
فقدّم العائنة على الوقتية حتى ما جئت لعكس لا يصح اذا كان صاحب
ترتيب ويكره اذا لم يكن صاحب ترتيب واما للبر فيجب من مسأله
خبره وجنته فقلت او خذوا عكس الجبل الا في الحرب فقط واما للبر في اللباس
فلا يجز عند الجنينة الا في الحرب ولا في غيره للرجال ويجز للنساء وللرجال
من الرجال قدر اربعة اصابع واما المنون درهما فاعتبارها للبر
لم تره لعلنا في كتاب وفي الحاوي الزاهدي بحلها من جميع القارين
وما كان من الشباب الغالب عليه غير القز الحز وجمعه لباس وبيعه ه
ما كان ظاهره القز وكذا ما كان خظ من خز وخط من خز وهو ظاهر
لا يخبر فيه وفيه بعلامه بخز الابهة الحز طاهر للبره عدم الجمع في القز
الا اذا كان خظ من خز وخط من غيره بحيث يوك كل قز وله يجوز كما
ذكر في فاما الالبان مستبين كما لطرز في العائنة فطاهر المزاج است
لا يجمع ويؤخذ للعائنة ويقيم وكذا لا في العوائت ويجز في الالبان
فان سفا الله للكل وان سفا انصهر على القاعة هذا اذا كانت صلوات
مفضاه في مجلس ان فضاه في المجلس يؤذن الحز ويقيم الحز كما
بما ابن ملك تخلد عن الكفانة والمقر السار واجبت لو لم يلقه انا
عاصبا لان من غير لا يرضى قال يعلى بن امية قلت لعمرا ما قال الله تعالى
ان خضتم وقدام الناس فقال بحيث مما جئت منه فالت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال صدقة نصرت الله ما عليكم فانتم لولم صدقة
رواه مسلم واما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد من
منها اكثر اشرافه وصرحوا بان الاحتياط في تركها وذلك بسبب على جواز
المعذور وعدم جوازها لكن ذكر في المناظر حانته اختلاف المشايخ في
القز الكبيرة اذا لم يعمل بالحكم والقضا فيها قال بعضهم يصلى القز
ويصلى الجمعة معها احتباطا وقال بعضهم يصلى الاربعة بين الظهر
فان يسه او في السجدة ولا يتم بسببه ويشيع في الجمعة فانه كانت الجمعة
حاضرة صارت الظهر بطوعا والجمعة محبة وقال بعضهم يصلى
الجمعة الاربعة يصلى السنة اربعين ثم يصلى الظهر فان كانت
الجمعة حاضرة فهذا يكون نكالا وان لم تكن الجمعة حاضرة فهذا
فرضه وقال في القز هذا في القز الكبير واما في البلاد فلا شك
في الجواز ولا عاذا القز بنية والاحتياط في القز يصلى الترابعا

صلى صلاة الظهر بوجوه
على الاربعة فيها
وتحقق بوجوهها

في الجمعة ثم يتوكل بها سنة المجمع ثم يصلى الظهر ثم ركعتين سنة الوقت
فهذا هو المجمع المختار فلو كان او اولى الجمعة صحها ففقدناها واستمرها
وان كان المجمع صحته فقد صلى الظهر والاربع سنة والاربع وبنية
وركعتان بعدها سنة قال العقبة ابن جعفر السق رابعا لامة
الاجعفر الصند وان صلى الجمعة بريدة ثم قام فصلى ركعتين ثم صلى
اربع فقلت ما هاتان الركعتان والاربع اعند صلاة الظهر ولم
تر الجمعة بريدة هاتان لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت ركعتين
صليت ركعتين ثم اربع على من هدي في وقتها المأثر يصلى اربع ركعتين
الظهر والبنية اربع صلوة على يسار اصل في الروايات ولا يترك
جواز الجمعة في البلاد والفضيات وفي مفرق المجمع في قوله وجعلها
ابو يوسف السنة بعد ما سئل انما احتسبوا قسبة تلك الاربع
تقبل ثوبى السنة والاحسن الاحتوط بمرور تلك جواز المجمع
ويؤتى ستر طمها ان يقول نويت ان اصلى اربع ظهر اربع وقته واما
بعد وقيل المختار ان يصلى الظهر بنية السنة ثم يصلى اربع ركعتين
كلاف القنينة والمئلة اقرت بالمضامين ولتت مشا انما على
المؤدى رسالة نأفقه معنية فيها واداصل فاقد المار بالتمسك لا اعاد
على سواه كان صحيحا ام صحت من واما مسئلة الروايات في القز
سوقه باجرة المثل فهو اصرار وتفتت ولا تقبل صحبه الكروانم اعلم
في قوله القنينة حرمها لندتها هذا قول ضعيف ما لا يرد القول
بالقول الضعيف الذي يمنع على فضاة الاسلام الحز على المعنيين
الانساب وهو قول منسوب للامام الاعتدل لكن فانسبه الموضعت
ام هو قول بعضهم المرفص **احكام** القول الضعيف ما قاله القز
المعروف كان الواجبا قابل المرجوع ويعلم ذلك من تعميها ثم وترجمتها
في الكتب المتداولية المتلقة بالمقبول وقد شهدت مصنفاتها بترجم دليل
الجنينة والاخذ بقول الاق مبال بسيرة اختار والفتوى بها على
قولها او قول حدها وان كان الاصح الامام كل اختار او قولها
بها الاضرب في الامام بل اختار او قوله لان في مقابلة قوله الاضرب
مسائل عقدا الشل عما صحبه وجمعه ونحوه العلم على ما هو
في حبانته كما نضر عليه العلامة قاسم بن قطلوبغا في كتاب السنن جميع
والقصير قال فان قيل فمؤخر الروايات عن الابهة فترجحه اقوالا
لا ترجح وقول خيلون في التصحيح قلت جعل مثل ما علم من اعتبار
تغير القز واحوال الناس وما هو الاق بالناس وما ظهر عليه